

داعي لعمل ذلك بواسطة التوقيع على وثيقة، أيًا كانت. هنا لا يدور الحديث عن اقامة دولة فلسطينية أو ما يشبه ذلك، ولا عن أي تسوية سياسية. وكل ما هنالك، هو ان امامنا مجموعة فلسطينية تقترح نفسها كقيادة، وتقدم لنا لائحة بمطالب ليست غير قابلة للقبول. هذه هي الفرصة الماثلة، الآن، من أجل تقوية جسد المريض، حتى يصبح في الامكان، عندما يحين الوقت، جلبه الى غرفة العمليات الجراحية» (المصدر نفسه).

وختم بنبنستي تشخيصه للاوضاع بـ «ان مسار تورطنا في المناطق كان طويلاً. ويجب ان ندرك، أيضاً، ان مسار حلحلة هذا التورط سوف يكون طويلاً. هنا، امامنا، طرف خيط، بداية معينة. ولكن يبدو ان القطار قد فاتنا في هذا الشأن، وسوف نندم على ذلك» (المصدر نفسه).

وعقّب الصحفي أوري نير على اقتراح بنبنستي: «ولكن من المحتمل ان د. بنبنستي نفسه قد بقي وراء القطار. فالوضع الجديد في المناطق، خلق، أيضاً، زعامة جديدة، سرية. وفي هذه الزعامة، تلك، 'اللجنة الوطنية الموحدة' المجهولة، التي تبلور انماط 'الانتفاضة' لسكان المناطق، قد ادارت ظهرها، أيضاً، لحنا سنيوره ورفاقه. ففي أحد البيانات الذي صدر عن فرع اللجنة في رام الله، قبل اسبوع، وُجّه نقد شديد الى السنيوره وزميله فايز أبو رحمة 'الذان ارتكبا الخيانة، مرة تلو الأخرى في الماضي، وواصلوا ذلك، عندما توجهوا الى عاصمة الامبريالية الاميركية... للتحدث باسم شعب لم يخولهما هذا الحق'؛ وهكذا، يبدو ان الزعامة التي يقترح بنبنستي التنازل عنها ليست الزعامة الحقيقية للانتفاضة» (المصدر نفسه).

انعكاسات نفسية ومسلكية

مع استمرار الانتفاضة، تصاعدت عملية القمع الاسرائيلي في سباق عبثي مع الوقت لقمعها. واصبحت المواجهة اليومية بين السكان وقوات الاحتلال بمثابة حقل تجارب لأساليب القمع المختلفة. ومع الوقت، بدأ يتضح جانب آخر من جوانب هذه الحرب التي «بدأت قبل حوالي الشهرين كأعمال شغب عفوية على نطاق واسع، وتحولت، منذ فترة وجيزة، الى حرب عصابات شعبية».

بنبنستي الى تشخيص ما يحدث، فأشار الى ان «كل ما يحصل الآن هو تأزيم لمسار كان قائماً. انه بمثابة اعلان رسمي للحرب الاهلية التي كانت دائرة تحت السطح... فقد دخلنا في حرب اهلية تتميز ببدايتها وبعدم القدرة على انهائها بجرة قلم. وبشكل تناقضي، فالاحاديث عن حل سياسي تؤدي فقط الى ابعاد فرصة وامكان ايجاد حل؛ لأنه، في هذه اللحظة، لا يبدو أي حل سياسي في الافق. فكل الاحاديث عن ذلك هي مجرد هراء» (المصدر نفسه).

ولكن، على الرغم من ذلك، فانه يرى بصيص نور في نهاية النفق. وبصيص النور هذا في يد الحكومة «التي يتوجب عليها، أولاً، الاعتراف بالواقع القائم، ثم التخلي عن الاقوال الكبيرة للمدى الطويل، لصالح فحص الامكانيات القابلة للتطبيق على المدى الفوري. يجب اتخاذ خطوات تعيد الثقة الى الفلسطينيين الذين يعيشون هنا، لأنه يتوجب علينا، وعليهم أيضاً، ان نخرج من هذا الوضع بشرف». اما بصيص النور هذا، على حد تعبيره، لتغيير الاوضاع، فيتمثل في وثيقة النقاط الاربعة عشرة*، التي وضعها حنا سنيوره و د. سري نسبية وآخرون. فـ «المطالب المطروحة في هذه الوثيقة هي نموذج دقيق للامور التي يمكن المساومة عليها. يمكن الاستجابة لبعض الامور على الاقل، ولا

* هذه الوثيقة تمت صياغتها من جانب مجموعة من الشخصيات الفلسطينية المؤيدة لـ م.ت.ف. وجهات وصفت نفسها كـ «مؤسسات وطنية فلسطينية». ونشرت بنود هذه الوثيقة في ١٤/١/١٩٨٨، وكان يفترض ان تكون بمثابة قائمة بشروط، اذا لم تستجب حكومة اسرائيل لها، فسوف يصار الى تصعيد الانتفاضة في المناطق المحتلة، والارتقاء بها الى انماط العصيان الشعبي، الذي يتضمن مقاطعة السلع الاسرائيلية، وعدم دفع الضرائب. وتطردت المطالب التي تضمنتها الوثيقة في الاساس، الى تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على المناطق المحتلة، والى الغاء انظمة الدفاع الانتدابية لحالة الطوارئ، والى اطلاق سراح المعتقلين، والغاء أوامر الطرد، وتجميد الاستيطان، وايقاف جباية الضريبة على القيمة المضافة في المناطق المحتلة، واجراء انتخابات للمجالس البلدية ومنح رخص للبناء (هارتس)، (١٩٨٨/٢/١٩).